Vol. 1, No. 1, pp. 207-216 | 2023
www.cfosrprocedia.usim.edu.my
CFORSJ i-CONF Proceedings

Submission date: 11 Okt 2023 Received in revised form: 13 Okt 2023 Acceptance date: 6 Nov 2023 Available online: 28 Nov 2023

دراسة تحليلية بين الشريعة الإسلامية والقانون:جريمة التهريب الجمركي في دولة الامارات

CUSTOMS SMUGGLING CRIME IN THE UNITED ARAB EMIRATES: AN ANALYTICAL STUDY BETWEEN ISLAMIC AND CIVIL LAW

*[i.] Mohammad Abdallah Mohamed Al Ali, [ii.] Hasnizam bin Hashim & [iii.] Mohamed Nizam bin Awang

[i, ii, iii] Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, 71800 Nilai, Malaysia

*(Corresponding author) e-mail: Malali111@hotmail.com

ABSTRACT

In view of the increase in financial and commercial activity in the country in recent years resulting from economic openness and the consequent complexity of laws and regulations that regulate the process of combating smuggling of all kinds and complexity, and the opportunities that this provides for those who do not observe the sanctity of the law to tamper with security and the national economy, and the requirements to combat this epidemic of preparing cadres armed with legal thought to stand and be stationed on the first line of defense and in defense of the country's soil, security and economy, we have worked hard to lay the foundations of the theory of customs smuggling. In the light of jurisprudence and the judiciary and their departure from the rules of criminal jurisdiction. The aim of the study is to clarify the role of Sharia and law in confronting customs smuggling, so this study uses the descriptive, analytical and inductive approach by observing reality, sources, laws and the office approach to know the purposes of Sharia. After collecting the data, it will be analyzed to produce comprehensive and innovative research results. Among the results of this study are the following: The UAE Customs Law regulates the punishment of customs smuggling crimes through administrative procedures in the first place and then to the competent judiciary.

Keywords: *customs smuggling, Sharia, law, punishment, preventive measures*

© The Author(s) (2023). Published by USIM Press on behalf of the Centre of Research for Forensic Science and Judiciary (CFORSJ), Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact cforsj@usim.edu.my.

الملخّص

نظراً لازدياد النشاط المالي والتجاري في البلاد في السنوات الأخيرة الناجم عن الانفتاح الاقتصادي وما ترتب على ذلك من تشـــعب القوانين والأنظمة التي تنظم عملية مكافحة التهريب بكافة أنواعه وتعقدها وما يهيئه ذلك لمن لا يراعي حرمة القانون من فرص للعبث بالأمن والاقتصاد الوطني وما تقتضيه مكافحة هذا الوباء من تهيئة كوادر مســـلحة بالفكر القانوني لتقف وترابط على خط الدفاع الأول ودفاعاً عن تراب الوطن وأمنه واقتصـــاده فقد اجتهدنا أن نرســي أســس نظرية التهريب الجمركي في ضــوء الفقه والقضــاء وخروجها عن قواعد الاختصــاص الجنائي. والهدف من الدراسـة هو توضـيح دور الشـريعة والقانون في مواجهة التهريب الجمركي، لذلك تسـتخدم هذه الدراسـة المنهج الوصـفي التحليلي والاسـتقرائي من خلال ملاحظة الواقع والمصـادر والقوانين والمنهج المكتبي لمعرفة مقاصــد الشــريعة. وبعد جمع البيانات ســيتم تحليلها لإنتاج نتائج بحث شــاملة ومبتكرة. ومن نتائج هذه الدراســـة ما يأتي: إن قانون الجمارك الإماراتي ينظم عقاب جرائم التهريب الجمركي عبر الإجراءات الإدارية في الدرجة الأولى ثم إلى القضاء المختص.

الكلمات المفتاحيّة: *التهريب الجمركي، الشريعة، القانون، العقوبة، التدابير الوقائية*

مقدّمة

إن من أولى وظائف الدولة وأهمها هو توفير الأمن والاستقرار للمواطنين، وتحقيق الرخاء الاقتصادي لهام، وتوفير أفضل سبل العيش وضمانها لمستوى كريم للعيش، ويكون ذلك من خلال المنظومة التشريعية في الدولة التي تجرم كل الأفعال التي من شأنها التأثير على المستوى الاقتصادي للأفراد.

يشكل التهريب الجمركي تحدياً مستمراً للأنظمة المالية والاقتصادية لدى جميع الدول، على اختلاف فلسفتها ونظمها، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، ويعد هذا الفعل المخالف للقانون خرقاً لأنظمة الدولة المالية والاقتصادية التي لا يمكن للأمن الاجتماعي أن يتحقق دونها. ولا شك أن التطورات العلمية والتقنية التي حدثت خلال النصف الثاني من القرن الميلادي السابق، قد ولّدت – رغم إيجابياتها الكثيرة – أشكالاً ونماذج من أعمال التهريب، مشروعة، أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في الاستيراد والتصدير.(Saleh, 2017)

ومنه فإن مكافحة التهريب الجمركي هو من أولى أوليات الدولة، حث تعتبر جريمة التهريب الجمركي من أخطر الجرائم على الإطلاق، فالحاجة لمواجهة الجريمة والحد من ارتكابها تعتبر من أهم مبررات الموضوع، ومما لا شك فيه

أن جريمة التهريب الجمركي تقوم على الأنشطة غير المشروعة، والتي تكون مخالفة حتماً لما جاء به القانون الجمركي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والقوانين المقارنة.

كما أن جريمة التهريب الجمركي ليست من الجرائم الحديثة، بل على العكس من ذلك فهي من أنواع الجرائم التي وجدت منذ نشأة التنظيم القانوني للجمارك، وتكمن خطورة جريمة التهريب الجمركي من النتائج الخطيرة التي تنطوي عليها هذه الجريمة.

وبهدف الحد من هذه الجريمة والتخلص من آثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد, سعت العديد من دول العالم إن لم يكن جميعها، إلى تنظيم العمل الجمركي في قوانين خاصة بذلك، حيث تتضمن تلك القوانين العديد من القواعد القانونية الخاصة بالتجريم والعقاب على جريمة التهريب الجمركي، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول التي نظمت العمل الجمركي، ويعود السبب في ذلك إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الجاذبة للاستثمارات على اختلاف أنواعها، وذلك بهدف حماية التجارة الداخلية والخارجية في الدولة.

كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الموقعة على نظام قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي ينظم الأمور الجمركية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث استقت العديد من دول الخلجي العربي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من القواعد القانونية الخاصة بالتجريم والقعاب على جريمة التهريب الجمركي من هذا القانون الموحد.

حيث نظمت الاتفاقية قواعد التحري والاستدلال والتحقيق والمحاكمة في جريمة التهريب الضريبي، وهي تشكل القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في تشريعات الجمارك ومنها المرسوم بقانون اتحادي رقم (85) لسنة 2007 بشأن نظام قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي الصادر في يناير لعام 2000 ولائحته التنفيذية ومذكرته الايضاحية، والقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1982 بشأن فرض ضريبة جمركية اتحادية على واردات التبغ ومشتقاته، والقانون الاتحادي رقم (19) لسنة 2002 بشأن رفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي. والقانون الاتحادي رقم (13) لسنة 2007 بشأن الاستيراد والتصدير للسلع الخاضعة للرقابة

نظراً لازدياد النشاط المالي والتجاري في البلاد في السنوات الأخيرة الناجم عن الانفتاح الاقتصادي وما ترتب على ذلك من تشعب القوانين والأنظمة التي تنظم عملية مكافحة التهريب بكافة أنواعه وتعقدها وما يهيئه ذلك لمن لا يراعي حرمة القانون من فرص للعبث بالأمن والاقتصاد الوطني وما تقتضيه مكافحة هذا الوباء من تهيئة كوادر

مسلحة بالفكر القانوني لتقف وترابط على خط الدفاع الأول ودفاعاً عن تراب الوطن وأمنه واقتصاده فقد اجتهدنا أن نرسي أسس نظرية التهريب الجمركي في ضوء الفقه والقضاء وخروجها عن قواعد الاختصاص الجنائي.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة (لنظرية التهريب الجمركي في ضوء الفقه والقضاء) وغيرها من الجرائم المستمرة، فإن نصيبها من البحث العلمي والمؤلفات الفقهية محدود جداً، وقد حرصنا في مؤلفنا هذا أن نمزج بين المعلومات القانونية والمنطق وبين الخبرة العملية التي استمديناها عبر سنوات في أعمال الجمارك الإماراتية، فكان هذا المؤلف جامعاً بين الجانبين النظري والعملي بالإضافة إلى ما تمثله هذه الدراسة العملية المقارنة من قيمة علمية في حد ذاتها باعتبارها تتيح السبيل إلى تقييم التشريع الوطني وتكشف النقص فيه وتنبه المشرع إلى سدها.

مشكلة البحث:

هناك اختلاف في تحديد المحظورات الجمركية، وخاصة تلك التي تتعلق بالاستيراد أو بالتصدير، حيث أن هذا الاختلاف من دولة لأخرى يكون نتيجة الاختلاف في السياسات القانونية والإجرائية التي تتبعها كل دولة على حدى، فما يحقق المصلحة العامة، حيث أن مشكلة الدراسة تتمثل في اختلاف النظام العقابي على جريمة التهريب الجمركي بين الدول، محل المقارنة في الدراسة، كما أن المشكلة ستنصب على مدى التناسب بين الإجراءات والعقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومدى خطورة تلك الجريمة ومدى تحقيق العقوبات الواردة في التشريعات الإمارتية للدرع وتحقيق الغاية التي ينشدها المشرع الإماراتي ولاسيما في حالات الظروف الاستثنائية مثل جائحة كورونا أو في حالة عودة مرتكب الجريمة لارتكابها مرة أخرى، ومدى تحقيق نظام الصلح الجمركي لهذه الغاية، ومدى الاعتماد على نظام الصلح الجمركي للحد من تطبيق العقوبات البدنية والمالية وغير ها، ومدى فعالية النظام العقابي على جريمة التهريب الجمركي في الحد من الجريمة.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١. التعريف بماهية جريمة التهريب الجمركي وطبيعتها القانونية.
٢. بيان الأحكام الموضوعية لجريمة التهريب الجمركي في ضوء تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة، الاتحادية منها والمحلية، من حيث بيان أركان الجريمة وعقوبتها على ضوء ما جاءت به التشريعات الإماراتية والتشريعات المقارنة، بغية إعطاء الدراسة نسيبها من البحث والتفصيل، والوقوف على القواعد الإجرائية في جريمة

التهريب الجمركي من حيث الضبط والتحقيق المحاكمة والطعن في الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم الجمركية.

٣. تقديم المقترحات القانونية التي تسهم في تعزيز فعالية القوانين الإماراتية في الحد من جريمة التهريب الجمركي والحد منها أسوة ببعض التشريعات العربية والأجنبية مثل التشريعين المصري والفرنسي.

أهمية البحث:

إن أهمية الدراسة تأتي من خطورة جريمة التهريب الجمركي، وما لها من نتائج سلبية على الأمن الاقتصادي في الدولة، ودورها السلبي أيضا في أنها تحد من إمكانية الجولة من تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تطمح الدولة لتحقيقها على المدى القريب، وعليه يمكن بلورة أهمية الدراسة في النقاط التالية:

١. تحليل نصوص القانون ذات الصلة بموضوع التهريب الجمركي، وذلك من خلال إظهار خصائصها وتحديد مفهومها والعمل على تقديم توصيات تسهم في إكمال النقص وتوضيح الغموض الذي يعتري المواجهة الجنائية لجريمة التهريب الجمركي من الناحية الموضوعية والناحية الإجرائية.
٢. البحث فيما جاء به الفقه القانوني والقضاء في الدول محل المقارنة فيما يتعلق بجريمة التهريب الجمركي في التشريع الإماراتي والتشريع المصري بهدف الحصول على المعلومات الأدلة والحقائق ذات الطبيعة القانونية والقضائية لتحقيق الهدف المنشود من الدراسة.
٣. البحث في النظام القانوني للدعوى الخاصة بجريمة التهريب الجمركي للوقوف على أهم مميزاتها وخصائصها وتفردها عن الدعاوى الجنائية في الجرائم الأخرى، وبيان أحكام التقاضي ووسائل الطعن وذلك بهدف تقديم توصيات للمشرع الإماراتي لحثه على سد الثغرات القانونية بهدف مواكبة التطورات التشريعية في ميدان مواجهة التهريب الجمركي.

منهج البحث:

نظراً لأهمية موضوع الدراسة على الاقتصاد الوطني، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تقديم وصف نظري لموضوع الدراسة، وتحليل الآراء الفقهية والمواد القانونية الواردة في التشريعات الإماراتية ذات الصلة بالموضوع، والأحكام القضائية، كما تعتمد الدراسة أيضاً على المنهج المقارن، من خلال إجراء المقارنة بين كلاً من التشريع الإماراتي والتشريع المصري مع المقارنة في بعض الأحيان مع القانون الفرنسي إن اقتضى الأمر ذلك.

الدراسات السابقة:

يحث (Hamdi,2017) أن الجرائم الجمركية هي جرائم ذات طبيعة خاصة ولها الإجراءات الخاصة بها من حيث الضبط الجمركي وتختلف عما هو متعارف عليه وخاصة فيما يتعلق بمسألة المصادرة الجمركية التي تكون من إجراءات الضبط الجمركي وهي لا تتشابه مع المصادرة الجنائية التي ينص عليها قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي.

بينما بين (Alnuaima, 2021) ماهية الإدارة الجمركية والضبط الجمركي وسلط الضوء على بعض الأنظمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في الحد من جريمة التهرب الجمركي.

ومن خلال ما تناولته الدراسة السابقة في توضيح لماهية الجرائم الجمركية وأهمية إجراءات الضبط والتفتيش في الحد منها سيقوم الباحث بتدارك النقص الذي يعتري هذه الدراسة وإبراز دور المشرع الإماراتي في تقنين توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات الضبط والتفتيش في الجرائم الجمركية.

في بحث (Abdul Latif, 2018) حيث بينت الدراسة ماهية الجرائم الجمركية وبينت احكام المنع والتقييد التي تنص عليها التشريعات الأردنية والتشريعات المصرية، كما أن الدراسة بينت الأحكام القانونية والعقوبات التي تترتب على تلك الجرائم، وما يؤخذ على هذه الدراسة أنه يعتريها النقص في الجانب الإجرائي حيث أنها لم تتناول بأي شكل من الأشكال إجراءات الضبط والاستدلال في الجرائم الجمركية، وتأتي الدراسة الحالية التي نحن بصددها لإكمال هذا النقص، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في جزئية واحدة فقط وهي جزئية أنواع الجرائم الجمركية.

ومن خلال ما جاءت به الدراسة السابقة يبين الباحث الأمور التي لم تتطرق لها من حيث حجية الأدلة التي يتم الحصول عليها في حالة الجرائم الجمركية وتعزيز النقاط التي لم يتطرق لها القانون الإماراتي.

في بحث (Adnan, 2012) حيث تناولت هذه الدراسة التعريف بالجرائم الجمركية وموقعها من الجرائم الأخرى ومدى ارتباطها بها، ويؤخذ على هذه الدراسة السابقة أنها لم تتطرق إلى إجراءات الضبط والاستدلال في الجرائم الجمركية، وهو ما يعتبر نقصاً فيها وإن الدراسة الحالية تكمل هذا النقص وتسهم في بيان إجراءات الضبط والاستدلال في الجرائم الجمركية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي ويمكن الاستفادة من الدراسة السابقة في بيان أركان الجرائم الجمركية وأنواعها والعقوبة عليها.

في بحث (Al-Lihyani,2016) أنه يشكل مخالفة التشريع الجمركي منطلق المنازعات الجمركية وتأخذ هذه المخالفة صورا متنوعة منها التهريب الجمركي الذي يشكل أشهرها، وتكتسي الجرائم الجمركية أهمية بالغة وتعتبر أساس

المنازعات الجمركية ذات الطابع الجزائي من منطلق مكافحة الجرائم الجمركية التي أثبتت خصوصيتها وأصبحت تشكل خطرا على الاقتصاد الوطني، أوجد المشرع الجزائري حلين للتصدي لها ومكافحتها الوها قضائي أين تحال الدعوي إلى الهيئات القضائية التي تبث في المسائل الجزائية لما لها من اختصاصات لإصدار أحكام وعقوبات جزائية، وباعتبارها وسيلة لردع المجرمين في المجال الجمركي وحماية المال العام والاقتصاد الوطني. أما الحل الثاني فيتم عن طريق المصالحة كوسيلة تسمح بتسوية المنازعات الجمركية بطريقة ودية بعيدا عن الرقابة القضائية ولاعتبارها أنجع وأسرع آلية في تسوية المنازعات. وحاول المؤلف من خلال هذه المقال ولو بشكل وجيز إبراز خطورة وخصوصية الجرائم الجمركية والتي يتولد عنها خصوصية المنازعة الجمركية ومدى فعالية الرقابة القضائية والمصالحة كآليات سنها المشرع الجزائري لمكافحة الجريمة الجمركية رغم خصوصيتها.

في بحث (Qadhi, 2019) خلافا لما هو وارد في قانون الإجراءات الجزائية، يتميز البحث والتحقيق في المادة الجمركية بأحكام وإجراءات خاصة، إذ تعتبر مرحلة البحث والتحري المرحلة الأولى والهامة في مسار ضبط الجريمة الجمركية، ويتضح ذلك من توسيع المشرع الجزائري من دائرة الأشخاص المكلفين بمعاينة الجرائم الجمركية مع منحهم سلطات فعالة بغرض الحد منها والتصدي لها، كما تضمن قانون الجمارك الجزائري إجراءات خاصة للقيام بالتحريات الجمركية اللازمة تتمثل أساسا في إجرائي الحجز والتحقيق، زيادة على الإجراءات المعمول بها بموجب القواعد العامة تضمنها.

في بحث (Bozfor, 2019) البحث إلى التعرف على حجية المحاضر الجمركية في الإثبات الجنائي. ويقصد بالإثبات إقامة الدليل لدى السلطات المختصة على حقيقة معينة بالطرق التي حددها القانون ووفق القواعد التي تخضع لها، كما يحتل الإثبات أهمية خاصة في المجال الجنائي. واشتمل البحث على مطلبين، تناول المطلب الأول شكليات تحرير المحضر الجمركي وتضمن فقرتين، عرضت الفقرة الأولى الأشخاص المكلفون بتحرير المحضر الجمركي، واستعرضت الفقرة الثانية شروط المحضر الجمركي. وعرض المطلب الثاني حجية المحاضر الجمركية وطرق الطعن فيها وتضمن فقرتين، عرضت الفقرة الأولى حجية المحاضر الجمركية، واستعرضت الفقرة الثانية الطعن في المحاضر الجمركية. واختتم البحث بالإشارة إلى أن المحكمة العليا الجزائرية قضت بأن المحاضر الجمركية تثبت صحة ما جاء فيها من اعترافات وتصريحات ما لم يثبت العكس؛ علمًا بأن إثبات العكس يقع على عاتق المتهم.

المناقشة

إن من أولى وظائف الدولة وأهمها هو توفير الأمن والاستقرار للمواطنين، وتحقيق الرخاء الاقتصادي لهام، وتوفير أفضل سبل العيش وضمانها لمستوى كريم للعيش، ويكون ذلك من خلال المنظومة التشريعية في الدولة التي تجرم كل الأفعال التي من شأنها التأثير على المستوى الاقتصادي للأفراد.

يعرف التهريب الجمركي في القانون الموحد لدول مجلس التعاون هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب "الرسوم" الجمركية كلياً أو جزئياً أو خلافاً لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام "القانون" والأنظمة والقوانين الأخرى.

ويشكل التهريب الجمركي تحدياً مستمراً للأنظمة المالية والاقتصادية لدى جميع الدول، على اختلاف فلسفتها ونظمها، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، ويعد هذا الفعل المخالف للقانون خرقاً لأنظمة الدولة المالية والاقتصادية التي لا يمكن للأمن الاجتماعي أن يتحقق دونها. ولا شك أن التطورات العلمية والتقنية التي حدثت خلال النصف الثاني من القرن الميلادي السابق، قد ولّدت – رغم إيجابياتها الكثيرة – أشكالاً ونماذج من أعمال التهريب، مشروعة، أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في الاستيراد والتصدي.(Al-Hajj, 2020)

ومنه فإن مكافحة التهريب الجمركي هو من أولى أوليات الدولة، حث تعتبر الجرائم الجمركية من أخطر الجرائم على الإطلاق، فالحاجة لمواجهة الجريمة والحد من ارتكابها تعتبر من أهم مبررات الموضوع، ومما لا شك فيه أن الجرائم الجمركية تقوم على الأنشطة غير المشروعة، والتي تكون مخالفة حتماً لما جاء به القانون الجمركي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والقوانين المقارنة.

كما أن الجرائم الجمركية ليست من الجرائم الحديثة، بل على العكس من ذلك فهي من أنواع الجرائم التي وجدت منذ نشأة التنظيم القانوني للجمارك، وتكمن خطورة الجرائم الجمركية من النتائج الخطيرة التي تنطوي عليها هذه الجريمة. وبهدف الحد من هذه الجريمة والتخلص من آثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد، سعت العديد من دول العالم إن لم يكن جميعها، إلى تنظيم العمل الجمركي في قوانين خاصة بذلك، حيث تتضمن تلك القوانين العديد من القواعد القانونية الخاصة بالتجريم والعقاب على الجرائم الجمركية، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول التي نظمت العمل الجمركي، ويعود السبب في ذلك إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الجاذبة للاستثمارات على اختلاف أنواعها، وذلك بهدف حماية التجارة الداخلية والخارجية في الدولة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الموقعة على نظام قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي ينظم الأمور الجمركية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث استقت العديد من دول الخلجي العربي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من القواعد القانونية الخاصة بالتجريم والقعاب على الجرائم الجمركية من هذا القانون الموحد. حيث نظمت الاتفاقية قواعد التحري والاستدلال والتحقيق والمحاكمة في جريمة التهريب الضريبي، وهي تشكل القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في تشريعات الجمارك ومنها المرسوم بقانون اتحادي رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠٧ بشأن نظام قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي الصادر في يناير لعام ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية ومذكرته الايضاحية، والقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٨١ بشأن فرض ضريبة جمركية اتحادية على واردات التبغ ومشتقاته، والقانون الاتحادي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٢ بشأن رفع الرسوم

الجمركية على البضائع المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي. والقانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الاستيراد والتصدير للسلع الخاضعة للرقابة.

تبدو الضريبة معقدة في مفهومها بسبب المشكلات المختلفة التي تثيرها فهي تعمل على جباية الأموال اللازمة للدولة، وتوزيع الأعباء العامة الناتجة عن ذلك بصورة عادلة بين المواطنين، وتعكس من خلال ذلك مذهباً سياسياً واجتماعياً معيناً، وتؤثر بصورة سلبية أو إيجابية في الاقتصاد الوطني، وتعد كنوع من الحقوق العامة سواءً أكان ذلك في القواعد الناظمة لها، أم كان في حل المشكلات التي تعترض تطبيقها، وللضريبة وجوهٌ سياسية واجتماعية من جهة، واقتصادية من جهة ثانية وقانونية من جهة ثالثة. يمكن رد كافة الضرائب الموجودة في النظم الضريبية المقارنة إلى قسمين رئيسين هما: الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة، ويكاد الشراح في هذا المجال يجمعون على اعتبار الضرائب على الدخول ورأس المال من الضرائب المباشرة، والضرائب على الإنفاق (أو الاستهلاك) والتداول من الضرائب غير المباشرة (الجمارك والمبيعات والانتقائية في دولة الإمارات العربية المتحدة).

ورغم هذه التفرقة الشائعة بين علماء المالية العامة، فإنه لا يوجد حتى الآن معيار دقيق ومنضبط يكفي وحده للتمييز بين هذين النوعين من الضرائب، ومع ذلك يقترح الفكر المالي مجموعة من المعايير تساعد على التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.(Shabat, 2017)

وتعرف الضريبة بأنها: "عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مشاركةً منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة، وتعرف الضريبة بأنها اقتطاع مالي إجباري غير عقابي تحدده الدولة ويلتزم الأشخاص – الطبيعيون والمعنويون – بأدائه للدولة بصفة نهائية وبدون مقابل خاص مباشر، وذلك تمكيناً للدولة من القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Taha, 2016)

خاتمة:

يراد بالطرق غير المشروعة مخالفة الأحكام الجمركية الواجب مراعاتها عند استيراد البضائع أو تصديرها، سواء كان مصدر الالتزامات تشريعاً أو قرارا صادرا من وزارة المالية أو مدير مصلحة الجمارك كل في حدود اختصاصه المفوض به، ويقع التهريب بكل الوسائل التي يتم بها إدخال البضائع إلى إقليم الدولة سواء كانت طائرات أو سنف أو دواب أو غيرها، كما لا يشترط أن تصل الوسيلة غير المشروعة إلى حد الاحتيال.

على أنه إذا تم أدخال البضاعة إلى إقليم الدولة أو إخراجها منه دون أن يسلك الجاني طرقا غير مشروعة على نحو ما ذكرنا فلا يعد مرتكبا لجريمة التهريب، ومثال ذلك أذا أخطأ موظف الجمارك في تحديد قيمة الضريبة أو أعفى البضاعة من الضريبة كلية ظناً منه أنها معفاة منها ولاذ صاحب البضائع بالصمت فإنه – أي صاحب البضاعة–

لا يسال جنائيا عن جريمة التهريب لأنه لم يسلك من جانبه طريقا غير مشروع في إخفاء البضاعة أو تغير نوعها أو إنقاص قيمتها بقصد أتخلص من الضريبة الجمركية المستحقة عنها.

REFERENCES

Saleh, Abdul Hamid Al-Hajj (2017), titled: "Customs smuggling between theory and practice in customs law and the Gulf Cooperation Organization," Damascus University Legal Journal, Volume No. 23, Number Two, 2017

Hamdi, Mohamed Kamal (2015), The crime of customs smuggling, University Press, Alexandria,

Abdul Latif, Raad Mohammed (2018), entitled: "Customs Crimes Arising from Violation of the Provisions of Prevention and Restriction, A Comparative Study between Iraqi and Jordanian Legislations", Master's Thesis, Middle East University, Amman.

Adnan, Iman (2017), entitled: "Customs crimes: images and bottoms, and their impact on the national economy", Master's thesis, University of Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi - Algeria, 2014.

Al-Lihyani, Laila (2016) The Effectiveness of Customs Dispute Settlement Methods in Combating Customs Crimes, Journal of Scientific Research Notebooks, Mursali Abdullah University Center in Tipaza, Volume/Issue: Volume 8 Country: Algeria, Gregorian Date: 2016, Month: June, Pages: 168 – 198

Qadhi, Amina (2019) The Privacy of Customs Crimes Search and Investigation Procedures, Journal of Jurisprudence, Mohamed Khider University of Biskra - Faculty of Law and Political Science - Laboratory of the Impact of Jurisprudence on the Legislation Movement, Main Author: Volume/Issue: Volume 11, Volume 1, Country: Algeria, Gregorian Date: Month: March, Pages: 253 – 2

Bozfor, Anas (2019) The authenticity of customs records in criminal evidence, Mediterranean Journal of Legal and Judicial Studies - Criminal Studies Series, Volume/Issue: Volume 1, Gregorian Date: Pages: 63 – 91

Taha, Al-Taher (2016): Comparative Tax Systems, Cairo, Cairo University, Open Education.